

## خطاب تبليغ الجمعية العامة

<b>Date:</b> 19/05/2026G corresponding to 03/12/1447H	<b>التاريخ:</b> 2026/05/19 م الموافق 1447/12/03 هـ
<b>Subject:</b> Notification to the General Assembly of the businesses and contracts in which a Board member has an indirect interest, and the limited assurance report issued by the external auditor in this regard.	الموضوع: خطاب تبليغ الجمعية العامة بالأعمال والعقود التي لعضو مجلس الإدارة مصلحة غير مباشرة فيها، والتقارير الخاص الصادر من مراجع الحسابات بشأنها.
<p>The Board of Directors of City Cement Company (the "Board") is disclosing to the General Assembly the transactions and contracts entered into between the Company and First Gas Company, in which three Board members hold an indirect interest. This disclosure is made in accordance with Article 27, paragraph 1, and Article 71, paragraph 1, of the Companies Law. The Board members concerned are:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• Mr. Badr Omar Al Abdullatif, Chairman of the Board</li><li>• Mr. Majed Abdulrahman Al Asailan, Board Member and Chief Executive Officer</li><li>• Mr. Fahd Omar Al Abdullatif, Board Member</li></ul>	<p>إشارة إلى متطلبات الفقرة (١) من المادة (٢٧) والفقرة (١) من المادة (٧١) من نظام الشركات، يود مجلس إدارة شركة أسمنت المدينة ("المجلس") إبلاغ الجمعية العامة للمساهمين بالأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة الغاز الأولى، والتي يملك فيها ثلاثة من أعضاء المجلس مصلحة غير مباشرة، وذلك تمهيداً لعرضها على الجمعية للتصويت على الترخيص بها. وفيما يلي أسماء الأعضاء أصحاب المصلحة:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• بدر بن عمر العبد اللطيف، رئيس مجلس الإدارة</li><li>• ماجد بن عبد الرحمن العسيلان، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي</li><li>• فهد بن عمر العبد اللطيف، عضو مجلس الإدارة</li></ul> <p>وقد عُرضت هذه الأعمال والعقود وتعدلاتها على المجلس، ووافق المجلس عليها بالأغلبية وعلى عرضها على الجمعية العامة للتصويت على الترخيص بها، دون اشتراك</p>

<p>The contract and its amendments were presented to the Board, and the Board approved them by majority and recommended presenting them to the General Assembly to vote on authorizing them, without the participation of the Board members having an indirect interest in voting on the related resolutions.</p> <p>The external auditor's report on the contract and its amendment, prepared in accordance with the auditing standards endorsed in the Kingdom, is attached.</p> <p>The details of the contract, including its nature, value, terms, and the Board members concerned, are set out below.</p>	<p>أعضاء مجلس الإدارة أصحاب المصلحة غير المباشرة في التصويت على القرارات المتعلقة بها.</p> <p>كما نرفق لكم التقرير الصادر من مراجع الحسابات بشأن هذه الأعمال والعقود وتعديلاتها المعد وفق معايير المراجعة المعتمدة في المملكة.</p> <p>وترد أدناه تفاصيل الأعمال والعقود، بما في ذلك طبيعتها وقيمتها وشروطها وأعضاء مجلس الإدارة أصحاب المصلحة فيها.</p>
--	---

*(Handwritten signature)*

Company Name	First Gas Company	شركة الغاز الأولى	اسم الشركة
<b>Interested Board Members</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Mr. Bader Omar Al-Abdullatif, Chairman of the Board</li> <li>Mr. Majed Abdulrahman Al-Ossailan, Board Member and Chief Executive Officer</li> <li>Mr. Fahad Omar Al-Abdullatif, Board Member.</li> </ul>	<p>الأستاذ/ بدر بن عمر العبد اللطيف، رئيس مجلس الإدارة؛ والأستاذ/ ماجد بن عبد الرحمن العسيلان، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي؛ والأستاذ/ فهد بن عمر العبد اللطيف، عضو مجلس الإدارة.</p>	<p>أسماء الأعضاء أصحاب المصلحة</p>

*(Handwritten signature)*

<b>Nature of Business and Contracts</b>	Contract to connect the Company's plant in Marat Governorate to the natural gas grid under the Liquid Fuel Displacement Program.	عقد تنفيذ مشروع ربط مصنع الشركة في محافظة مرات بشبكة الغاز الطبيعي ضمن برنامج إحلال الوقود.	طبيعة الأعمال والعقود
<b>Terms of Transactions</b>	The contract and its amendments involve no preferential terms or related-party advantages, and were executed on an arm's length basis.	لا توجد شروط أو مزايا تفضيلية، وقد تم إبرام العقد وتعديلاته وفق الشروط التجارية المعتادة.	شروط التعاملات
<b>Amount</b>	Base contract value: SAR 15,420,650; additional amendments: SAR 1,290,555; bringing the total value of the contract and its amendments to SAR 16,711,205.	القيمة الأساسية للعقد: (١٥,٤٢٠,٦٥٠) ريالاً سعودياً، والتعديلات الإضافية: (١,٢٩٠,٥٥٥) ريالاً سعودياً، لتصبح القيمة الإجمالية للعقد وتعديلاته: (١٦,٧١١,٢٠٥) ريالاً سعودياً.	المبلغ

-أنتهى-

رئيس مجلس الإدارة

بدر بن عمر العبد اللطيف

  
بدر بن عمر

**تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم من مجلس إدارة الشركة والذي يتم التقرير فيه عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها**  
**"التبليغ"**

السادة / مساهمي شركة أسمنت المدينة - شركة مساهمة سعودية  
الرياض - المملكة العربية السعودية

مقدمة

لقد تم تكليفنا من قبل شركة أسمنت المدينة (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") بتنفيذ إجراءات تأكيد محدود فيما يتعلق بنموذج تبليغ معاملات الأطراف ذات العلاقة المرفق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والمقدم إلينا من مجلس إدارة الشركة وفقاً للضوابط المنطبقة أدناه للالتزام بمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة ("التبليغ").

الموضوع محل الارتباط

الموضوع محل هذا التقرير هو التبليغ المعد من قبل مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

الضوابط المنطبقة

تتمثل الضوابط المنطبقة على الموضوع محل الارتباط فيما يلي:

- متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة، والتي تقضي بأن على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة له مصلحة، مباشرة أو غير مباشرة، في الأعمال أو العقود التي تتم لحساب الشركة أن يعلن عن هذه المصالح لاعتمادها من الجمعية العامة للشركة.

مسؤولية إدارة الشركة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة المذكورة في الفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة". كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة في التبليغ، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض المعلومات المدرجة في التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة، وخلق المعلومات الواردة في التبليغ من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، والاحتفاظ بالمستندات والسجلات المالية والدفاتر المؤيدة لهذه المعاملات.

آداب وسلوك المهنة وإدارة الجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الأخلاقيات والاستقلال وفقاً لمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، ذات الصلة بارتباطنا، كما أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق.

يطبق المكتب المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، والذي يتطلب من المكتب تصميم نظام إدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

**تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم من مجلس إدارة الشركة والذي يتم التقرير فيه عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها**  
**"التبليغ" (تتمة)**

**مسؤوليتنا**

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. وقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بالمتطلبات المنطبقة للمادة ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المختارة على حكمنا المني، بما في ذلك تقييم المخاطر مثل فشل الأنظمة والرقابة، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ. وعند إجراء تقييمات المخاطر هذه، أخذنا في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتزام الشركة بمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ. وقد تضمنت إجراءاتنا فحص الأدلة، على أساس العينة، التي تدعم الأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات.

تختلف الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول، كما أنها أقل في النطاق، وبالتالي فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الحصول عليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

**ملخص الإجراءات المنفذة**

تضمنت إجراءاتنا ما يلي:

- الحصول على التقرير المقدم من مجلس إدارة الشركة إلى اجتماع الجمعية العامة بشأن الأعمال والعقود التي يكون لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها مع الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ويحدد التقرير مصلحة كل عضو مجلس إدارة معني في تلك المعاملات.
- الحصول على خطابات التبليغ من مجلس الإدارة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الإدارة بشأن التعارض الفعلي أو المحتمل في المصالح المباشرة أو غير المباشرة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود التي يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة طرفاً فيها.
- الحصول على قرار مجلس الإدارة الذي يفيد بأنه تم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بالأعمال والعقود مع الشركة التي يكون لبعض أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها، وأن أعضاء مجلس الإدارة المعنيين لم يصوتوا على القرار الصادر في هذا الشأن خلال اجتماع مجلس الإدارة.
- الحصول على قرار مجلس الإدارة اللاحق بالموافقة على تعديل نطاق العمل المتعلق بعقد شركة الغاز الأولى، والتحقق من أن أعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة غير المباشرة قد أفصحوا عن مصالحهم وامتنعوا عن التصويت على القرار ذي الصلة.

**تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم من مجلس إدارة الشركة والذي يتم التقرير فيه عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيما**  
**"التبليغ" (تتمة)**

### القيود الملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة المرتبطة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبالتالي قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل على فعالية الأنظمة والرقابة ضد التواطؤ الاحتيالي، وخاصة من جانب من يشغلون مناصب سلطة أو ثقة.

يعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير في النطاق من ارتباط التأكيد المعقول وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وبناءً عليه، فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الموضحة أعلاه لجمع أدلة كافية ومناسبة كانت محدودة عمداً مقارنةً بارتباط التأكيد المعقول، ومن ثم يتم الحصول في ارتباط التأكيد المحدود على مستوى تأكيد أقل مما يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المعقول.

لم تشكل إجراءاتنا عملية مراجعة أو فحص وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بمدى كفاية الأنظمة والرقابة حول إعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ولا ينبغي اعتباره تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، إذ إن التغييرات في الأنظمة أو الرقابة قد تؤثر على صلاحية استنتاجنا.

### استنتاج التأكيد المحدود

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، فلم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تبليغ معاملات الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والمؤرخ في ٢٤ مايو ٢٠٢٦ لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

### الغرض المحدد وتقييد الاستخدام

قمنا بتنفيذ ارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات فحص أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، والتعليمات الواردة في متطلبات أحكام المادة ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب إدارة الشركة فقط، وذلك لمساعدة الشركة ومجلس إدارتها في الوفاء بمتطلبات التقرير إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة ٧١ من نظام الشركات. ولا ينبغي استخدام هذا التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو اقتباسه أو الإشارة إليه دون موافقتنا المسبقة إلى أي أطراف أخرى بخلاف وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

**تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم من مجلس إدارة الشركة والذي يتم التقرير فيه عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيما "التبليغ" (تتمة)**

أمور أخرى

ليس لدينا أي مسؤولية لتحديث هذا التقرير عن الأحداث والظروف التي تقع بعد تاريخ هذا التقرير.  
لقد قمنا بختم التبليغ المرفق لغرض التعريف فقط.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



جهاد محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٢

الرياض - المملكة العربية السعودية  
التاريخ: ٠٧ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ  
الموافق: ٢٤ مايو ٢٠٢٦ م